دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية – دراسة ميدانية بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت

إيمان عمر اللحمدي*

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت، من خلال أربعة محاور رئيسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، والحوكمة والعدالة الاجتماعية، إلى جانب تحديد أبرز المعوقات التي تحدّ من فعالية تلك المنظمات. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة مكونة من (153) مفردة من سكان المحافظة خلال العام الجامعي (2024–2025م). أظهرت النتائج أن دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع الحضرمي متوسط بشكل عام؛ إذ أسهمت هذه المنظمات بدرجة متوسطة في تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد من خلال الأنشطة التطوعية، وتنمية روح الانتماء، لكنها واجهت ضعفًا في تشكيل اللجان المجتمعية، وإشراك الفئات المختلفة في عمليات التخطيط والتنفيذ. وفي الجانب الاقتصادي، تبين أن المنظمات تسهم في توفير فرص عمل للشباب، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير أن استغلال الموارد المحلية وبرامج التمويل الصغيرة لا يزال محدودًا. كما أظهرت النتائج أن تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية يتم بدرجة متوسطة تميل إلى الضعف؛ إذ يَعُدُّ كثيرٌ من الأفراد هذه المهامَّ مسؤولية الدولة وحدها، أمَّا في محور الحوكمة والعدالة الاجتماعية، فقد أظهرت النتائج وجود دور متوسط للمجتمع في نشر قيم التكافل والتعاون، لكنه يعاني من ضعف الشفافية، وقصور في آليات المحاسبة والمساءلة، وتفاوت في توزيع الموارد والمساعدات. كما كشفت الدراسة عن معوقات بدرجة عالية، أبرزها ضعف الشفافية، وقلة الدعم المالي، وانتشار البيروقراطية، والصراعات الداخلية، وغياب الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة، إضافة إلى هجرة الكفاءات الشابة. وأظهرت التحليلات الإحصائية وجود فروق بين الجنسين في بُعد الحوكمة لصالح الذكور، وبين المؤهلات التعليمية لصالح ذوي التعليم الأساسي، في حين لم تظهر فروق جوهرية مرتبطة بالعمر أو الحالة الاجتماعية، وظهرت فروق محدودة بالحالة العملية لصالح العاطلين والعاملين في القطاع الخاص. وأوصت الدراسة بإنشاء لجان مجتمعية فاعلة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل برامج التمويل الصغيرة، وإشراك المرأة والشباب في صنع القرار، إضافة إلى حملات توعية لترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية كمسؤولية جماعية.

الكلمات المفتاحية: الدور، منظمات المجتمع المحلي، التنمية، المجتمعات المحلية.

المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي ازدياد حركة تطور نمو المؤسسات غير الحكومية، مما ساعد ذلك في ازدياد أهمية الرؤى عن المجتمع المحلي وأهميته في التنمية ودوره كشريك رئيس في ذلك، وأصبحت قضاياه ومشكلاته تمثل إحدى أهمِّ القضايا المطروحة في هذا الشأن. تؤدِّي المجتمعات المحلية دورًا أساسيًّا في عملية التنمية المستدامة في المدن والبلدات الحضرمية؛ إذ تُعَدُّ من الأدوات والطرق التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع، والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة الأفراد في المدن والمجتمعات الحضرية اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، وذلك من خلال التعاون المشترك بين أفراد المجتمع المحلي لتحسين البنية التحتية والخدمات العامة في المدن. وتسهم أيضًا في الحفاظ على الهُوِيَّة الثقافية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والمشاركة في اتخاذ القرارات. وقد أثبتت التجارب المتتالية أن المشروعات التنموية لم يُكتبْ لها النجاح،

* أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة حضرموت.

ولمْ تتأصَّلْ في حياة المجتمع، وتحقق الفائدة المرجُوَّة ما لمْ يشترك السُكَّان المحليُّون في هذه المشروعات (توتو، 2022، ص24). وتسعى التشاركية المجتمعية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وهي في سبيل المثال تهدف إلى إشراك كافة مكونات المجتمع في العملية التنموية، من أجل الوصول إلى الدرجات العالية من التقدُّم والرقي المجتمعي (الخلايلة، 2024، ص 477).

مشكلة الدراسة:

تعد منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في المجتمعات المحلية، التي يناط بها الإسهام في تنمية المجتمع المحلي والنهوض به، من خلال ما تتبنَّاه من أنشطة وبرامج تنموية في مختلف الجوانب، فهي تتمثل الوجه الحضاري للمجتمع المحلي في المدن والبلدات الحضرية، لذا تزدهر محافظة حضرموت بعدد من منظمات المجتمع المدني، القائمة على العمل التطوُّعي الذي يهدف إلى تحقيق تنمية المجتمعات المحلية (المدن والبلدات الحضرية) داخل المجتمع الحضرمي، من خلال مجموعه من الأنشطة والبرامج المنظمة من قبل إدارتها.

في الوقت الذي يمر مجتمعنا المحلي بمرحلة تنموية بالغة الأهمية؛ إذ تتطلب الاهتمام بجميع موارده، والعمل على تنميتها، وذلك يتوقف على تكامل الجهود الحكومية والأهلية وتضامنها في التصدي للتحديات التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة. ومن هنا تتضح مشكلة دراسة هذا الموضوع والتي تتحدد من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية والتمكين لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة؟

التساؤل الثاني: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة؟

التساؤل الثالث: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة؟

التساؤل الرابع: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة؟

التساؤل الخامس: ما هي المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة؟

التساؤل السادس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية)؟

أهداف الدراسة: تكمن أهداف الدراسة في تعرف ما يأتي:

1- مستوى دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الاجتماعية، والتمكين لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة.

2- مستوى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة.

3- مستوى دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة.

4- مستوى دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة.

5- المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية في

مجتمع الدراسة.

6- مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق بوجود دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية).

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في أهمية الظاهرة التي يتم تناولها، وفي قيمتها العلمية، وما يمكن أن تحققه من نتائج وحقائق يمكن الاستناد إليها. وتتمثل في فهم كيفية تأثير منظمات المجتمع المدني في حياة المواطنين والمجتمع المحلي، وتأتي أهمية الدراسة الراهنة لتسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية من خلال معرفة مدى مشاركتها في التخطيط نحو تحقيق الأهداف التي تلبي تطلعات السكان وتعزز الانتماء والتماسك الاجتماعي، فمنظمات المجتمع المدني تؤدي دورًا حاسمًا في تحسين الخدمات العامة، وتعزيز التشاركية والحوكمة الرشيدة، والسعي نحو تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية بطرق مبتكرة وفعالة.

مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الدور:

الدور لغويًا: دورٌ مفرد، جمعُه أدوار، قام بدور، أدَّى دورًا: شارك بنصيب كبير، شارك في عمل ما، أو أثَّر في شيء ما، ترتيب الشخص بالنسبة للآخرين. (عمر، 2008، ص748)

الدور اصطلاحًا: يشير لفظ الدور الاجتماعي إلى مركَّبٍ، أو مجموعة من أنماط السلوك المتعارف عليها والمصاحبة لمركز محدد، أي حد أدنى من نمط سلوكي متوقَّع ومطلوب من أي إنسان يشغل هذا المركز الاجتماعي، أو ذاك داخل الجماعة. (جيدلز أنتولي، 2002، ص37)

التعريف الإجرائي للدور: هو مجموعة من الأنشطة والسلوكيات المتوقَّعة من بعض الأفراد، بناءً على مكانتهم أو وظيفتهم في المجتمع.

2- مفهوم منظمات المجتمع المدني:

هي المنظمات التي يؤسسها ويديرها أفراد وجماعات من خارج القطاع الحكومي، وتسعى هذه المنظمات إلى خدمة المجتمع والإسهام في تطويره مجَّانًا ومن دون الحصول على أي مقابل، مثل جمعيات تمكين النساء، ومنظمات حقوق الإنسان. (الكتري، 2017، ص13).

التعريف الإجرائي لمنظمات المجتمع المدني: هي مجموعة من المنظمات التطوُّعية غير الحكومية وغير الربحية التي ينشئها المواطنون بشكل مستقل عن الحكومة لخدمة مصالحهم المشتركة وتعزيز قضايا معينة.

3- مفهوم التنمية:

إنَّ التنمية فعل تشاركي، وأنها عملية مرنة ترتكز أساسًا على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشرائح الاجتماعية. وعليه فالفعل التنموي يتسم بالهادفية والشمولية المرتبطة بالموارد والخصوصيات البيئية، الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المراد تنميته (العمري، 2016، ص166).

التعريف الإجرائي للتنمية: هي عملية شاملة متعددة الأبعاد، تهدف إلى التغيير والتحسين المستمر في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية، وتنمية قدرات الأفراد.

4- مفهوم التنمية المحلية:

هي حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع، تُبنَى على الفعل التشاركي الإيجابي (السبتي، 2009، ص47). وقد عُرِّفت التنمية المحلية بأنها: عمليات يمكن لها توحيد جهود

المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة، والإسهام في رقيّها بأقصى قدر المستطاع (الخطيب، 2023، ص345). وكذلك يعرفها حجازي بأنها سلسلة من التغيرات الكمية والنوعية بين جماعة معينة من السكان، من شأنها أن تؤدي بمرور الزمن إلى ارتفاع المعيشة، وتعيير أسلوب الحياة (حجازي، والدعيدع، 2017، ص381).

التعريف الإجرائي للتنمية المحلية: هي عملية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع من خلال تحقيق التنمية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية والصحية.

5- مفهوم المجتمع المحلي:

يرجع أصل كلمة المجتمع المحلي إلى الوقت التي كانت فيها المناطق المسكونة صغيرة، وتتكون من عدد قليل من الأسر، وكانت الأسر التي تعيش في مكان معيَّن هي التي تكوِّن المجتمع المحلي هناك، وظل ينطبق لفظ المجتمع المحلي على مثل هذا المدن الصغرى والكبرى التي تحوي جماعات متجانسة ولو بقدر قليل (ضحية، 2015، ص18).

وتعد تنمية المجتمع المحلي: هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق جهود الهيئات الحكومية وتوحيدها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه المجتمعات جزءًا متكاملًا في حياة الدولة (محمد، 2006، ص31).

التعريف الإجرائي للمجتمع المحلي: هو مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة جغرافية محددة، ويشكلون وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي، ويجمعهم شعور الانتماء إلى قيم وأعراف مشتركة التي يتبناها أفراد المجتمع.

الدراسات السابقة:

أولًا - الدراسات العربية:

1- دراسة تامر سعيد أحمد (2021م)

استهدفت هذه الدراسة تعرف دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة، واستعانت الدراسة بالإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية، وقام الباحث باستطلاع آراء جمهور المستفيدين بوساطة استمارة الاستبانة، واختيرت عينة البحث بطريقة عمدية (عينة من محافظة الإسكندرية)، **ومن أهم نتائج الدراسة:** أنَّ من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع المدني نقصُ القيادات الواعية، يليها عدم الالتزام بالقوانين، ثم الصراعات الداخلية، ومن حيث أهم مصادر التمويل تسويق المنتجات والتبرعات واشتراكات الأعضاء، وأن رؤية غالب أفراد عينة البحث أن دور الدولة في مواجهة مشكلات هذه المؤسسات ينحصر في تشديد العقاب على المؤسسات المخالفة، وتشديد الرقابة والتنسيق في العمل مع تلك المؤسسات.

2- دراسة محمد علي عبد المنعم مراد (2021م)

استهدفت الدراسة معرفة مفهوم المجتمع المدني ونشأته وأبعاده ودوره، وتعرف الخصائص الرئيسة لمنظمات المجتمع المدني، ومعرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية، واستُخدِمَ في الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، اعتمادًا على الملاحظة المباشرة، والاستبانة، والمقابلات الشخصية. **ومن أهم نتائج الدراسة:** برزت أهمية الشراكة أو المشاركة بين القطاعات في ثلاثة أمور مهمة في عملية التنمية، هي: الحكم المحلي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني؛ نتيجة الفشل الحكومي ومؤسسات الدولة بشكل ملحوظ في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أو يستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في الجمعيات المختلفة، تنامي دور

منظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حقًا من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي؛ كان لا بُدَّ من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح شريكًا في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها.

3- دراسة قاسم (2019):

استهدفت هذه الدراسة تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال تحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في تعليم الشباب المشروعات البيئية، وكيفية المشاركة فيها التي تتواءم مع التنمية الوطنية، وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العمدية، وذلك في مدينة الرياض، وقد بلغ قوام العينة (203) مفردات من الشباب المشارك في الأنشطة والبرامج سواء داخل الجامعة أو في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وسواء مؤسسة تنموية أو اجتماعية أو شبابية أو ثقافية، وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسة لجمع بيانات الدراسة. **وكان من أهم نتائج الدراسة:** أن هناك قصورًا نسبيًا لدى مؤسسات المجتمع المدني في بناء القدرات للعمل بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة، وكذلك وجود قصور نسبي لدى مؤسسات المجتمع المدني في إعداد الشباب للمشاركة في الأعمال التطوعية. وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في تعليم الشباب للمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية.

4- دراسة العتيبي (2018):

استهدفت هذه الدراسة تعرف واقع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك معرفة إسهامات المجتمع المدني في التنمية وبعض النماذج لمؤسسات المجتمع المدني، مع وضع تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الإنسانية المستدامة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مع تطبيق أداة الاستبيان. **ومن أهم نتائج الدراسة:** وضع تصور مقترح لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية الإنسانية المستدامة ينطلق من اهمية دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية، وتأكيدها على مبدأ التطوعية كأحد المبادئ المهمة لمؤسسات المجتمع المدني، والتزام المنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بالمعيارية والتعاونية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وتعزيز إسهاماته مع جهود المؤسسات الحكومية، عن طريق تقديم برامج متميزة، وعلى قدر عالٍ من الجودة والتميز لتحقيق التنمية المستدامة.

5- دراسة عثمان (2018):

استهدفت هذه الدراسة تحديد خصائص المجتمع المدني ووظائفه في المجتمع العماني، والوقوف على أهم معوقاته، وتحديد آليات تفعيله، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي لأعضاء مجالس الإدارة في منظمات المجتمع المدني بمحافظة مسقط مع دليل المقابلة. **وقد توصلت الدراسة إلى:** أن منظمات المجتمع المدني تواجه مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها، منها ما هو معوقات راجعة إلى أهداف المنظمة، الهيكل الإداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، والتدريب، التنسيق.

6- دراسة بن جمعان (2015)

استهدفت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية، وتعرف الوضع الحالي لتلك المنظمات والجمعيات الأهلية، ونقاط القوة والضعف لديها؛ لإبراز دورها في المجتمع، وما التدخلات اللازمة لإنعاش دور تلك المنظمات والجمعيات، واستُخدم في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واعتُمد على الملاحظة المباشرة، والاستبانة، والمقابلات الشخصية أدواتٍ لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من سبع منظمات وجمعيات ومؤسسات مجتمع مدني. أما **أبرز نتائج الدراسة:** فوجود فجوة بين بعض الجمعيات والمجتمع المدني، وهناك جمعيات ومنظمات أنشئت في الأساس لأغراض تلبية برامج محددة، ومن ثَمَّ توقفت، ووجود تجارب تنموية سابقة لم تنجح، بسبب عدم إخضاعها للتقييم والدراسة قبل البدء في تلك الأنشطة، وعدم الفهم لطبيعة تلك المجتمعات المحلية وتقاليدها؛ مما عرَّض تلك البرامج والأنشطة للفشل.

7- دراسة جاسم (2011):

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي باليمن، من خلال التعرف على الأنماط التنموية التي تسهم بها الجمعيات الأهلية، والوقوف على مدى التزام الجمعيات الأهلية بتحقيق أهدافها الموضوعة من خلال لوائح انشطتها، والكشف عن طبيعة العلاقة القائمة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية، ومعرفة مدى استفادة المستهدفين من خدمات التنمية التي تقدّمها هذه الجمعيات، والكشف عن المعوقات التي تواجهه الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المحلية، وتعرف العوامل التي تساعد الجمعيات الأهلية في تفعيل دورها في سبيل تحقيق أهدافها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي إلى جانب أداة الاستبيان التي طبقت على عينة بلغ حجمها (64) مفردة من قيادات الجمعيات الأهلية، وأمَّا المستفيدون فقد بلغوا (357) مستفيدًا من الذكور والإناث. مع الملاحظة والمقابلة، **ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:** عدم اهتمام بعض قيادات الجمعيات بمقترحات وآراء المستفيدين، وضعف العلاقة الإيجابية بين بعض الجمعيات وسكان المجتمع المحلي ومؤسساته، وصعوبة الحصول على التمويل، وضعف مشاركة العنصر النسائي قي العمل التطوُّعي التنموي، وبعض العاملين في مؤسسات المجتمع المحلي غير مؤهلين، وضعف إقبال المتخصصين للمساعدة في تنفيذ أنشطة الجمعيات.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة منشير Menscher (2001)

تناول الباحث في دراسته طبيعة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني، وسعت الدراسة إلى تعرف المنظمات غير الحكومية في المجتمع الياباني؛ لكشف أنماط المجتمع المدني في اليابان، وعلاقة هذه المنظمات غير الحكومية بالدولة، ومدى اهتمام اليابانيين بالعمل التطوعي. **وقد توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد:** أن هناك خاصيتين رئيستين تميزان المجتمع المدني في اليابان، هما: أن اليابانيين أكثر اهتمامًا بالعمل التطوعي، وأن الحكومة اليابانية نشطة في خلق مجتمع مدني، وفي مشاركتها المنظمات غير الحكومية؛ إذ تعمل على توفير كل ما يفعل دور هذه المنظمات من تأييد ومد العون لها، وهذا بدوره يزيد من تفعيل دورها في المجتمع ويساعدها في النمو والتطوير، الذي يعود لإيجابية العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والدولة.

2- دراسة Euthre SANGEELA (1998)

ناقشت هذه الدراسة دور الجمعيات الأهلية في تجديد

المناطق الفقيرة وتطويرها في الهند، وقد سعت إلى الكشف عن قدرة الجمعيات الأهلية في الوصول إلى الفئات الفقيرة والأكثر فقرًا واحتياجًا؛ لتنفيذ البرامج التنموية المناسبة، من أجل جذب انتباه الأفراد والحكومة لتطوير هذه المناطق، والرقي بالفئات الفقيرة والمحتاجة. وأهم ما أوضحته هذه الدراسة أن للجمعيات الأهلية قدرة تمكّنها من الوصول إلى الفئات الفقيرة والأكثر فقرًا واحتياجًا، مع القدرة على المرونة في التعامل مع مختلف المشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمع.

3- دراسة penn Thomas (1998)

تناولت الدراسة دور الجمعيات الأهلية في القضية السُكَّانية في دول أمريكا الجنوبية، واستهدفت الدراسة تعرف جهود الجمعيات الأهلية في موضوع النسل، واستخدمت هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، **وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:** أن أساس قضية النسل هو العادات والتقاليد التي تقود نحو السلوك فيما يتعلق بالنسل. وأن هناك أهدافًا عدَّةً قد تحققت في القضية السكانية، وذلك بالتعاون بين الدولة والجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى أن التغير الذي حدث في موضوع النسل يعود لجهود الجمعيات الأهلية.

ثالثًا: تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح مدى أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية، وبناءً على ذلك يمكن استخلاص ما يأتي: أن بعض الدراسات استخدمت المنهج الوصفي والاستبانات، وأنَّ هذه الدراسات تتفق مع دراستنا الحالية؛ إذ إنَّ بعض الدراسات استهدف واقع مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وبعضها استهدف الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، وهذه الدراسات مقاربة كثيرًا لدراستنا الحالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

أولاً: منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف دور منظمات المجتمع المدني وتفسيرها في تنمية المجتمعات المحلية في مجتمع الدراسة (محافظة حضرموت).

ثانيًا: أدوات الدراسة: استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لجمع البيانات.

ثالثًا: مجتمع الدراسة وعينتها: تكوّن مجتمع الدراسة من سكان محافظة حضرموت بمختلف مناطق سكنهم عبر الاستبانة الإلكترونية.

وبوصف مجتمع الدراسة مجتمعًا مجهولًا فقد أخذت الباحثة عينة حجمها (153) مفردة من مجتمع غير معلوم، ويجيز العلماء اختيار عينة بحيث لا يقل حجمها عن (30) مفردة، بشرط أن يركز الباحث على الاختيار الجيد الذي يعكس خصائص العينة (الضامن، 2007، ص 163).

رابعًا: حدود الدراسة:

1- الحدود الموضوعية: تمثلت بتعرف دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت.

2- الحدود الزمنية: الفترة الزمنية لجمع بيانات الدراسة 2024 – 2025م.

3- الحدود المكانية: محافظة حضرموت.

خامسًا: صدق الأداة وثباتها:

1- صدق الأداء:

يعد اختبار صدق الأداة من أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة الاستبيان ظاهريًا؛ وذلك للتعامل ومتغيرات الدراسة العلمية، أي إلى أي مدى توفر الأداة بيانات ذات علاقة بالدراسة العلمية من المجتمع نفسه، وذلك من حيث سلامة اللغة، وصياغة الفقرات، وترتيب الأفكار (بهاء الدين، 2005، ص58). وارتباطها بأبعاد الدراسة، وللتحقق من ذلك

تـم عـرض الاسـتبانة بصـورتها الأوليـة علـى لجنـة المحكمين الذين لهم صلة بموضوع الدراسة، قوامها (7) محكمين علميين.

2- صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الدراسة بالنسبة للاستبانة ككل:

جدول رقم (1) يبين صدق الاتساق الداخلي للفقرات

الأبعاد الرئيسة للدراسة	العدد النهائي للفقرات	معامل سيبرمان	مستوى الدلالة
المشاركة المجتمعية والتمكين	10	0.84	0.000
التنمية الاقتصادية المحلية	10	0.83	0.000
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	10	0.85	0.000
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	10	0.86	0.000
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	13	0.88	0.000
الاستبانة	**53**	**0.85**	**0.000**

من معطيات جدول (1) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد الدراسة والدرجة الكلية للمقياس دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة متطابق في جميع أبعاد الدراسة (0.000)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثين (0.01)؛ إذ تراوحت فيها قيم معامل الارتباط بين (0.83) و(0.88) وذلك مما يؤكد صدق اتساق محتوى الأبعاد والدرجة الكلية.

3- ثبـات الأداة: يقصـد بثبـات الاسـتبانة أن يعطـي القيمـة نفسـها فيمـا لـو تـم توزيعهـا أكثـر مـن مـرة فـي الظـروف نفسـها، أي الاسـتقرار فـي نتـائج الاسـتبانة، وعـدم تغيرهـا بشـكل كبيـر، فيمـا لـو أعيـد علـى أفـراد العينـة مـراتٍ عـدَّة خـلال فتـرة زمنيـة معينـة (ملحـم، 2005، ص269). وقـد تحققـت الباحثـة مـن ثبـات الاسـتبانة مـن خـلال معامـل ألفـا كرونبـاخ لكـل أبعـاد الدراسة كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) يوضح اختبار ثبات أداة الاستبيان

الأبعاد الرئيسة للدراسة	عدد الفقرات	معامل ألفاكرونباخ
المشاركة المجتمعية والتمكين	10	0.92
التنمية الاقتصادية المحلية	10	0.86
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	10	0.87
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	10	0.88
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	13	0.91
الاستبانة	**53**	**0.872**

لتحديد ثبات الاستبانة الذي تم تطبيقها على عينة استطلاعية من الزملاء وطلاب جامعة حضرموت؛ إذ طُلِبَ منهم الإجابة عن فقرات الاستبيان ذات التقديرات الثلاثة (نعم، إلى حد ما، لا) التي تجيب عن تساؤلات الدراسة وفرضيتها، وللتأكد من الثبات الداخلي للفقرات تم احتساب معامل الثبات وفق معادلة (ألفاكرونباخ) الذي كانت قيمة المتوسط العام لمحاور الاستبانة الأربعة مجتمعة (0.872)، ويعد هذا المعامل كافيًا في الاعتماد عليه لأغراض الدراسة طالما يفوق (0.75)، ومن أجل قياس محاور الدراسة الرئيسة والحكم على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتوافق درجات المقياس الثلاث بمتوسط مرجح للبحث مقداره (2) بحسب مقياس ليكرت الثلاثي الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يبين معيار الحكم لتقديرات العينة على أداة البحث حسب مقياس ليكرت.[1]

الوزن	المقياس	مدى المتوسط	مدى الوزن النسبي
3	عالٍ (نعم)	3 – 2.34<	100 – 78<
2	متوسط (إلى حد ما)	2.33 – 1.67<	77.66 – 55.66 <
1	ضعيف (لا)	1.66 – 1	55.33 – 1.33

يتضح من جدول (3) أنه تم توكيد الاستبانة بناء على ما هو محدد في العمودين الأولين، فقد أعطت الباحثة للبديل (لا) قيمة (1)، والبديل (إلى حد ما) قيمة (2)، والبديل (نعم) قيمة (3)، وفق الترتيب التصاعدي للبدائل؛ لأنها تعبر عن أدوار إيجابية للدين الإسلامي في التنشئة الأسرية.

كما تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (3 – 1 = 2) ثم نقسمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2= 0.666)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وهي (1)؛ لتحديد الحد الأدنى للخلية، وبهذا أصبح طول الخلية كما هو مبين في الجدول، كما تم تحديد مجال الوزن النسبي بقسمة ناتج قيمة المتوسط الحسابي على أعلى قيمة للمقياس الثلاثي لليكرت، ومن ثم نضرب في (100) فيكون في أدنى قيمة للمتوسط الحسابي متمثل بالقانون الآتي:

الوزن النسبي = $\frac{1}{3}$ * 100 فتكون تساوي (33.33)، وهو مرتبط بالمتوسط الحسابي، وميزته يوضح الأوزان النسبية لفقرات ومحاور الدراسة بشكل أسهل.

سادسًا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: استعملت الباحثة لتحليل استجابات عينة الدراسة البرنامج الاحصائي (Spss)، وبرنامج (Excel) لاستخراج الأساليب الإحصائية الآتية:

التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الوزن النسبي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، المقياس الثلاثي الموضح بدرجاته في جدول رقم (3)، اختبار (ت) المقارن، اختبار تحليل التباين الأحادي ليفنس (ONE ANOVA)، اختبار (LSD) لتتبع الفروق بين المجموعات.

سابعًا: خصائص عينات الدراسة:

جدول رقم (4) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	72	47.06
أنثى	81	52.94
الإجمالي	**153**	**100**

من بيانات جدول (4) يتضح وجود تقارب بين جنسَي العينة، وكانت أعلى نسبة لاستجابات عينة الدراسة (52.94) لجنس الإناث بفارق يسير عن جنس الذكور التي كانت (47.06). وهذا يشير إلى مدى تقارب بين جنسَي العينة، بفارق بسيط لصالح جنس الإناث.

جدول رقم (5) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر

فئات العمر	التكرار	النسبة
20 – 29 سنة	39	25.49
30 – 39 سنة	56	36.60
40 – 49 سنة	36	23.53
50 – 59 سنة	15	9.80
أكثر من 60 سنة	7	4.58
الإجمالي	**153**	**100**

من بيانات جدول (5) يتضح أن أعلى نسبة لاستجابات عينة الدراسة كانت (36.60) للفئة العمرية الثانية، تليها نسبة (25.49) للفئة العمرية الأولى، أما أقل نسبة (4.58) فقد كانت للفئة العمرية الأخيرة.

جدول رقم (6) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
أساسي	9	5.88
ثانوي	30	19.61
بكالوريوس	77	50.33
ماجستير	31	20.26
دكتوراه	6	3.92
الإجمالي	**153**	**100**

من بيانات جدول (6) يتضح أن أعلى نسبة لاستجابات عينة الدراسة كانت (50.33) لمن يحملون المؤهل العلمي (بكالوريوس) وتمثل نصف العينة، تليها نسبة (20.26) لمن يحملون المؤهل العلمي (ماجستير)، أما أقل نسبة (3.92) فقد كانت لمن يحملون المؤهل العلمي (دكتوراه).

جدول رقم (7) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	36	23.53
متزوج	106	69.28
أرمل	1	0.65
مطلق	10	6.54
الإجمالي	**153**	**100**

من بيانات جدول (7) يتضح أن أعلى نسبة لاستجابات عينة الدراسة كانت (69.28) للحالة الاجتماعية (متزوج)، وهي تمثل حوالَيْ ثُلُثَي العينة، تليها نسبة (23.53) للحالة الاجتماعية (أعزب)، أما أقل نسبة فقد كانت (0.65) للحالة الاجتماعية (مطلق).

جدول رقم (8) يبين توزيع استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة العملية

الحالة العملية	التكرار	النسبة
طالب	12	7.84
عاطل عن العمل	16	10.46
موظف حكومي	76	49.67
موظف في قطاع خاص	16	10.46
عمل حر	20	13.07
عمل بأجر يومي	13	8.50
الإجمالي	**153**	**100**

من بيانات جدول (8) يتضح أن أعلى نسبة لاستجابات عينة الدراسة كانت (49.67) للموظفين في المؤسسات الحكومية، وهي تمثل ما يقارب نصف العينة، تليها نسبة (13.07) لمن يعملون في أعمال حُرَّة، أما أقل نسبة (7.84) فلطلاب البكالوريوس والدراسات العليا في المحافظة.

ثامنًا: عرض مناقشة تساؤلات الدراسة:

<u>عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الأول:</u> ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية والتمكين لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت؟

جدول رقم (9) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية والتمكين لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة لفظية	ترتيب
1	تشارك منظمات المجتمع المدني في تحديد المشاكل والأولويات التنموية في مناطقهم.	2.209	73.64	0.69	عال	3
2	تتيح منظمات المجتمع المدني الفرصة للأفراد للإسهام في التخطيط للمشاريع التنموية.	2.007	66.88	0.82	متوسط	7
3	منظمات المجتمع المدني تهتم بتدريب أعضاء المجتمع المحلي على المهارات اللازمة لإدارة وتنفيذ المشاريع	2.039	67.97	0.79	متوسط	5
4	تتوافر لدى منظمات المجتمع المدني قنوات للتعبير عن آراء أفراد المجتمع المحلي ومقترحاته.	2.039	67.97	0.83	متوسط	6
5	تعمل منظمات المجتمع المدني على تشكيل لجان مجتمعية للإشراف على تنفيذ المشاريع.	2.157	71.90	0.82	متوسط	4
6	تهتم منظمات المجتمع المدني بجعل أفراد المجتمع المحلي يؤمن بأن مشاركتهم تُحدِث فرقًا حقيقيًا في التنمية.	2.556	85.21	0.58	عال	2
7	تتمتع منظمات المجتمع المدني ولجان التنمية المجتمعية بصلاحيات كافية لاتخاذ القرارات.	1.954	65.14	0.73	متوسط	9
8	تعمل منظمات المجتمع المدني على تمثيل جميع فئات المجتمع (شباب، نساء، كبار السن) في لجان التنمية.	1.974	65.80	0.78	متوسط	8
9	تتم إدارة الموارد المالية للمشاريع التنموية بشفافية من قبل منظمات المجتمع المدني.	1.719	57.30	0.78	متوسط	10
10	يعزز العمل التطوعي بين أفراد المجتمع روح التعاون.	2.824	94.12	0.43	عال	1
المتوسط العام		**2.148**	**71.60**	**0.48**	**متوسط**	

من معطيات جدول رقم (9) يتضح تقدير عينة الدراسة لوجود دور بدرجة متوسطة لمنظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية، فيما يخص البُعد الأول (المشاركة في التنمية الاجتماعية والتمكين الاجتماعي)، بوصفها فاعلًا أساسيًا في دفع عجلة التنمية من خلال تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة، وأن العمل التطوعي في محافظة حضرموت من أقوى أدوات المشاركة المجتمعية والتمكين، باعتبار المشاركة المجتمعية تسهم في تمكين الأفراد من التعبير عن احتياجاتهم وأفكارهم، وفي صنع التغيير، مما يضمن أن تكون المشاريع التنموية ملائمة للسكان وتلبي تطلعاتهم الحقيقية، من خلال منح الأفراد الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمناطقهم، بدءًا من لجان الأحياء التي تُعنَى بالنظافة والأمن، وصولًا إلى المبادرات التي تهدف إلى تطوير المساحات العامة وإنشاء حدائق مجتمعية، وتُسهم الجهود في بناء رأس مال اجتماعي قوي، يعزز الثقة والتعاون، ويجعل منظمات المجتمع المدني أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الثاني: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت؟

جدول (10) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لتقديرات العينة حول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة لفظية	ترتيب
1	تسهم منظمات المجتمع المدني في تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة لتوليد الدخل.	2.490	83.01	0.65	عال	3
2	منظمات المجتمع المدني تدعم الحرف اليدوية والمنتجات المحلية لتسويقها خارج المنطقة.	2.059	68.63	0.78	متوسط	6
3	توجد لدى منظمات المجتمع المدني برامج إقراض صغيرة (قروض متناهية الصغر) متاحة لأفراد المجتمع.	2.235	74.51	0.77	متوسط	5
4	يتعاون أفراد المجتمع في إنشاء جمعيات تعاونية لزيادة قوتهم الشرائية.	2.007	66.88	0.84	متوسط	8
5	تسعى منظمات المجتمع المدني لاستغلال الموارد الطبيعية المحلية بشكل مستدام لتنمية الاقتصاد.	1.876	62.53	0.73	متوسط	10
6	تسهم المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في توفير فرص عمل للشباب المحلي.	2.582	86.06	0.63	متوسط	2
7	تهتم منظمات المجتمع المدني بتدريب السكان على مهارات مهنية جديدة تلبي احتياجات السوق.	2.046	68.19	0.75	متوسط	7
8	تعمل منظمات المجتمع المدني على جذب استثمارات خارجية صغيرة للمنطقة.	1.889	62.96	0.79	متوسط	9
9	تهتم منظمات المجتمع المدني بتحسين البنية التحتية لزيادة النشاط الاقتصادي.	2.837	94.55	0.42	عال	1
10	يدرك أفراد المجتمع أهمية الادخار والاستثمار في المشاريع المحلية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.	2.444	81.48	0.67	عال	4
المتوسط العام		**2.246**	**74.88**	**0.45**	**متوسط**	

من معطيات جدول رقم (10) يتضح وجود دور بدرجة متوسطة لمنظمات المجتمع المدني فيما يخص التنمية الاقتصادية المحلية لتنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت، وإن كانت لا تظهر نتائج تلك الدور في الجوانب الاقتصادية للمجتمع بشكل واضح، غير أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال برامج التدريب وورش العمل التي تركز على تطوير المهارات المهنية والقيادية، وفي الشراكة مع السلطات المحلية في صياغة خطط التنمية وتنفيذها، وفي تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية، وتحسين البنية التحتية في المحافظة، التي بدورها تعمل على زيادة النشاط التجاري في المحافظة، في ظل اتساع المدينة وتنوع مواردها العامة في الموانئ، والمطارات، والمنافذ البرية، إضافة إلى تكاتف أبناء حضرموت المغتربين في التنمية المجتمعية ودعمهم في مختلف المجالات: الاقتصاد، التعليم، والصحة، والفنون الثقافية التي تعبر عن الأصالة الحضرمية. وإلى وجود شراكات دعم مجتمعي من فاعلي خير من أبناء المحافظة المغتربين في تأسيس مشروعات صغيرة تسهم في

إيجاد فرص عمل جديدة لأبناء المجتمع المحلي، كما يتبين وجود استغلال بدرجة ضعيفة للموارد الاقتصادية الطبيعية من نفط وغاز، وموارد مياه، وأسماك، وغيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة، مما يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الثالث: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت؟

جدول رقم (11) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة لفظية	ترتيب
1	تسهم منظمات المجتمع المدني في صيانة شبكات المياه والصرف الصحي	2.065	68.85	0.77	متوسط	2
2	تعمل منظمات المجتمع المدني على جمع تبرعات محلية لتحسين الطرق الفرعية داخل البلدة.	1.667	55.56	0.78	ضعيف	10
3	تنظم منظمات المجتمع المدني حملات نظافة وتشجير لتحسين البيئة	1.967	65.58	0.79	متوسط	5
4	منظمات المجتمع المدني تجعل الأهالي يشاركون في بناء المدارس والمراكز الصحية وتجهيزها.	1.784	59.48	0.78	متوسط	8
5	تعمل منظمات المجتمع المدني على رصد جودة الخدمات الصحية المقدمة من قبل لجان مجتمعية.	1.811	60.35	0.80	متوسط	7
6	تعمل منظمات المجتمع المدني على توفير حلول محلية لمشكلة نقص الكهرباء.	1.843	61.44	0.77	متوسط	6
7	تهتم منظمات المجتمع المدني باتخاذ إجراءات لحماية البيئة المحلية من التلوث.	1.745	58.17	0.77	متوسط	9
8	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير أماكن ترفيهية للأطفال والشباب.	1.980	66.01	0.76	متوسط	3
9	تعمل منظمات المجتمع المدني على توعية الأفراد بأهمية المحافظة على المرافق العامة.	2.255	75.16	0.68	متوسط	1
10	تحرص منظمات المجتمع المدني على أن يؤمن الأفراد بأنهم مسؤولون عن صيانة البنية التحتية المحلية وتطويرها.	1.974	65.80	0.78	متوسط	4
	المتوسط العام	**1.909**	**63.64**	**0.54**	**متوسط**	

من معطيات جدول رقم (11) يتضح وجود دور متوسط لمنظمات المجتمع المدني فيما يخص تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية لتنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت، ولكنه يميل إلى الضعف، حالما كانت قيمة المتوسط العام أقل من المتوسط المرجح للدراسة، بوصف الخدمات الأساسية في المحافظة في نظر عامة الناس من مسؤولية الدولة وحدها، مثل شق الطروقات، وعمل المشافي والمدارس، والجامعات، وهذا يدل على أن الدور المتوسط الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في

تحسين البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة يرتبط بالمستوى الثقافي لأفراد المجتمع، وعلى وجود دور توعوي لأفراد المجتمع بالاهتمام بالمرافق العامة للمجتمع، والمحافظة عيها، بوصفها أساس الخدمات الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. ووجود دور لمنظمات المجتمع المدني في حضرموت، في الإسهام المحدود في صيانة شبكات المياه المنزلية، الصالحة للشرب، القائمة على المبادرات الأهلية خاصة في المساكن الحديثة بعد عام (2015م)، بعد ضعف دور الدولة؛ لأنها حاجة أساسية للعيش في المجتمع، وأيضًا عمل شبكات الصرف الصحي. إلى جانب توفير أماكن ترفيهية للأطفال والشباب، ويتضح أيضًا ضعف الدور الذي من المفروض أن يقوم به أفراد المجتمع في جمع التبرعات، وعمل الجماعات الطوعية، وتفعيل شبكات العمل الاجتماعي من أبناء المجتمع للإسهام في تحسين الطرق الفرعية وصيانتها، التي يعدُّها سكان المجتمع من مسؤوليات الدولة؛ لأنها تحتاج إلى إمكانيات اقتصادية كبيرة، يصعب على منظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي العمل على حل مثل تلك المشكلات.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الرابع: ما مستوى دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت؟

جدول رقم (12) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية لتنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة لفظية	ترتيب
1	تعمل منظمات المجتمع المدني على توزيع المساعدات والموارد التنموية على جميع الأسر المحتاجة بإنصاف.	1.641	54.68	0.75	ضعيف	8
2	تتوافر لدى منظمات المجتمع المدني آليات لتقديم الشكاوى عن المشاريع التنموية.	1.673	55.77	0.85	متوسط	7
3	تعمل منظمات المجتمع المدني على اتخاذ القرارات التنموية بناءً على إجماع أفراد المجتمع.	1.641	54.68	0.79	ضعيف	9
4	تهتم منظمات المجتمع المدني باستخدام الموارد المتاحة بشكل فعال لتحقيق أكبر فائدة ممكنة.	1.811	60.35	0.75	متوسط	4
5	تعمل منظمات المجتمع المدني على محاسبة المسؤولين المحليين عن نتائج المشاريع التنموية.	1.477	49.24	0.76	ضعيف	10
6	تسهم منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات المحلية سلميًا.	2.255	75.16	0.67	متوسط	3
7	تهتم منظمات المجتمع المدني باطلاع أفراد المجتمع بانتظام على تقدم المشاريع التنموية.	1.712	57.08	0.72	متوسط	6
8	تهتم منظمات المجتمع المدني بأن يشعر الأفراد أن لهم صوتًا مسموعًا في إدارة شؤون مجتمعهم.	1.739	57.95	0.78	متوسط	5
9	تعمل منظمات المجتمع المدني على تقوية الروابط الاجتماعية بين الأفراد.	2.294	76.47	0.69	متوسط	2
10	تسهم منظمات المجتمع المدني على التكافل الاجتماعي والتخفيف من معاناة الأسر الأفقر.	2.595	86.49	0.58	عال	1
المتوسط العام		**1.884**	**62.79**	**0.53**	**متوسط**	

مـن معطيـات جـدول رقـم (12) يتضـح وجـود دور بدرجة متوسطة لمنظمات المجتمع المدني فيما يخص الحوكمـة والعدالـة الاجتماعيـة لتنميـة المجتمعـات المحليـة فـي محافظـة حضـرموت؛ إذ كانـت قيمـة المتوسـط الحسـابي العـام (1.884)، والـوزن النسـبي (62.79)، بمتوسـط عـام للانحـراف المعيـاري (0.53)، وهي أقل من قيمة المتوسط المرجح للدراسة المقدرة حسابيًا من الباحثة بـ(2)، وتدل على وجود تأثير للوضع الاجتماعي العام في اليمن والأمني في الحكومة وتعزيز العدالة الاجتماعية في المحافظة، وظهور التداخلات السياسية والمناطقية، والعسكرية التي أثرت بشكل واضح في اللجان المحلية، والمجالس الاستشارية، ومنظمات المجتمع المدني، التي تنادي بأن القرارات المجتمعية تخدم مصالحهم الحقيقية، من خلال آليات المشاركة المجتمعية في وضع السياسات والخطط التنموية، مما يبرز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يتضح من الجدول أعلاه وجود دور مجتمعي لمنظمات المجتمع المدني مع أبناء المجتمع المحلي في تفعيل العمليات الاجتماعية الإيجابية التي تتمثل بالتكافل الاجتماعي والتضامن لمساعدة الأسر الأشد فقرًا، خاصة في المناسبات العامة، ويظهر بذلك علاقات المصاهرة والقربى وصلة الأرحام التي من شأنها تسهم في التخفيف من حدة فقر تلك الأسر، وتحقق جزءًا بسيطًا من العدالة الاجتماعية. ووجود دور كبير في العمل المجتمعي لتقوية الروابط الاجتماعية والأسرية.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل الخامس: ما هي المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت؟

جدول رقم (13) يبين المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة حول المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت

م	الفقرة	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	دلالة لفظية	ترتيب
1	سيطرة البيروقراطية والإجراءات المعقدة الحكومية على إعاقة منظمات المجتمع المدني من تنفيذ المبادرات التنموية المحلية.	2.471	82.35	0.59	عال	12
2	قلة الموارد المالية والدعم الحكومي منع منظمات المجتمع المدني من بدء مشاريعها.	2.726	90.85	0.50	عال	3
3	غياب الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية على جهود التنمية.	2.575	85.84	0.58	عال	9
4	تعمل منظمات المجتمع المدني لمنع الصراعات الداخلية وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع التعاون المشترك.	2.673	89.11	0.57	عال	6
5	هجرة الشباب من المدن الفقيرة سلبًا على توافر الكفاءات القادرة على إحداث التغيير.	2.621	87.36	0.60	عال	8
6	قلة الشفافية لدى منظمات المجتمع المدني في إدارة الموارد إلى فقدان ثقة المجتمع في المشاريع التنموية.	2.791	93.03	0.48	عال	1
7	ثقافة الاتكالية وعدم المبادرة إلى قيام الأفراد بدور فاعل في التنمية يضعف دور منظمات المجتمع المدني	2.516	83.88	0.62	عال	11

8	تمارس منظمات المجتمع المدني سوء توزيع المساعدات والمشاريع ووصولها إلى مستحقيها.	2.693	89.76	0.58	عال	5
9	قلة الخبرات الفنية والإدارية لدى منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى صعوبة إدارة المشاريع بفعالية.	2.699	89.98	0.56	عال	4
10	لا توجد لدى منظمات المجتمع المدني آليات واضحة للمساءلة والمحاسبة في حال فشل المشاريع.	2.745	91.50	0.52	عال	2
11	تعمل منظمات المجتمع المدني على إقصاء بعض الفئات الاجتماعية المهمة (كالنساء والشباب) من عمليات صنع القرار.	2.536	84.53	0.66	عال	10
12	عدم استقرار القيادات المحلية إلى عرقلة استمرارية المشاريع لدى منظمات المجتمع المدني	2.641	88.02	0.57	عال	7
المتوسط العام		**2.641**	**88.02**	**0.30**	**عال**	

من معطيات جدول رقم (13) يتضح وجود معوقات بدرجة عالية تؤثر بشكل سلبي في دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي الحضرمي، هذه المعوقات تكاد تكون حقيقية، منها ما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي، وتمثل حجر عثرة أمام منظمات المجتمع المدني للإسهام في تنمية المجتمع المحلي والنهوض به. كما يتبين أن للفساد المالي والإداري دورًا في وجود هذه المعوقات في المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الموارد المالية، وغياب الشفافية في اختيار الكفاءات المجتمعية من أجل تحقيق تنمية المجتمعات المحلية داخل حضرموت، وربما للاختلاف السياسي والأمني والعسكري، والتدخلات الخارجية، وضعف رقابة الدولة على تنفيذ مختلف المشاريع، كما أنَّ الثقافة المجتمعية قد أثرت في دور منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها التنموي في محافظة حضرموت.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بالتساؤل السادس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزَى للمتغيرات المستقلة (الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الحالة العملية)؟

جدول رقم (14) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يعزى لمتغير الجنس (t- test)

أبعاد الدراسة	جنس العينة						قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	ذكر			أنثى				
	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري	متوسط حسابي	وزن نسبي	انحراف معياري		
المشاركة المجتمعية والتمكين	2.149	71.62	0.49	2.147	71.58	0.47	0.01	0.987
التنمية الاقتصادية المحلية	2.263	75.42	0.46	2.232	74.40	0.45	0.41	0.680
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	1.985	66.16	0.55	1.842	61.40	0.53	1.63	0.104
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	1.986	66.20	0.55	1.793	59.75	0.50	2.26	0.025
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية	2.640	88.00	0.31	2.641	88.03	0.30	-.01-	0.985

من بيانات الجدول (14) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الجنس، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية، معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي (0.104، 0.987) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة مسبقًا من الباحثة بـــ(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب الجنس، أي يوجد تقارب كبير في رأي العينة فيما يتعلق بضعف دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في المجتمع الحضرمي فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية والتمكين، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين الخدمات الأساسية والبنية، أما بُعد الحوكمة والعدالة الاجتماعية فقد كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي (0.025) وهي أقل من القيمة الافتراضية التي تدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين إجابات المبحوثين، وقيم الاختبار الإحصائي الموجبة (2.26) تدل على أن الفرق لصالح جنس الذكور، يدلل على ذلك قيم المتوسط الحسابي والوزن النسبي التي كانت لصالح جنس الذكور، ويتضح أن الذكور يرون ضرورة وجود دور حقيقي لمنظمات المجتمع المدني في تطبيق الحوكمة المجتمعية في كل المؤسسات الاجتماعية العامة في محافظة حضرموت، وتطبيق العدالة الاجتماعية في المؤسسات الاجتماعية سواء في المؤسسات القضائية أو الأمنية، وفي التوظيف أو المنح الخارجية للطلاب.

جدول رقم (15) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير فئة العمر(ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشاركة المجتمعية والتمكين	بين المجموعات	0.268	4	0.067	0.286	0.887
	داخل المجموعات	34.628	148	0.234		
التنمية الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	1.257	4	0.314	1.55	0.191
	داخل المجموعات	30.004	148	0.203		
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	بين المجموعات	2.316	4	0.579	2.03	0.093
	داخل المجموعات	42.211	148	0.285		
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	1.027	4	0.257	0.898	0.467
	داخل المجموعات	42.302	148	0.286		
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	بين المجموعات	0.28	4	0.07	0.757	0.555
	داخل المجموعات	13.671	148	0.092		

من بيانات الجدول (15) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير فئات العمر، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية، معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي (0.093، 0.887) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب فئات العمر المختلفة، أي يوجد تقارب كبير في رأي العينة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في المجتمع الحضرمي فيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية والتمكين، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين الخدمات الأساسية والبنية، أما بُعد الحوكمة والعدالة الاجتماعية، وحالما وجد التقارب في رأي عينة الدراسة فإن الباحثة تكتفي بهذا التحليل، وتعدُّ أنَّها قد توصلت إلى النتيجة البحثية المتمثلة بقبول الفرضية الصفرية.

جدول رقم (16) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير المؤهل العلمي (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشاركة المجتمعية والتمكين	بين المجموعات	3.353	4	0.838	3.934	0.005
	داخل المجموعات	31.542	148	0.213		
التنمية الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	1.94	4	0.485	2.448	0.049
	داخل المجموعات	29.321	148	0.198		
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	بين المجموعات	7.379	4	1.845	7.349	0.000
	داخل المجموعات	37.149	148	0.251		
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	7.606	4	1.902	7.878	0.000
	داخل المجموعات	35.723	148	0.241		
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	بين المجموعات	0.344	4	0.086	0.935	0.446
	داخل المجموعات	13.607	148	0.092		

من بيانات الجدول (16) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية، معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي (0.000، 0.049) وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي للعينة، أما بُعدُ معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية فقد كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي (0.446) وهي أكبر من القيمة الافتراضية، وتدل على عدم وجود فروق، ولتحديد اتجاه تلك الفروق في ذلك كان لا بُدَّ من إجراء الاختبار الإحصائي لتتبعها، وتم ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (17) يبين اختبار (LSD) لتتبع فرق الدلالة الإحصائي بين المجموعات حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير المؤهل العلمي

أبعاد الدراسة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
المشاركة المجتمعية والتمكين	أساسي	بكالوريوس	.41770*	0.163	0.011	0.096	0.739
		ماجستير	.58507*	0.175	0.001	0.240	0.931
		دكتوراه	.67593*	0.243	0.006	0.195	1.157
	ثانوي	ماجستير	.29914*	0.118	0.012	0.066	0.533
التنمية الاقتصادية المحلية	أساسي	ثانوي	.33444*	0.169	0.050	0.000	0.669
		بكالوريوس	.42496*	0.157	0.008	0.115	0.735
		ماجستير	.47993*	0.169	0.005	0.147	0.813
		دكتوراه	.54444*	0.235	0.022	0.081	1.008
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	أساسي	ثانوي	.52778*	0.190	0.006	0.152	0.904
		بكالوريوس	.67648*	0.176	0.000	0.328	1.025
		ماجستير	.96487*	0.190	0.000	0.590	1.340
		دكتوراه	.74444*	0.264	0.005	0.223	1.266
	ثانوي	ماجستير	.43710*	0.128	0.001	0.184	0.691
	بكالوريوس	ماجستير	.28840*	0.107	0.008	0.078	0.499
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	أساسي	ثانوي	.59333*	0.187	0.002	0.224	0.962
		بكالوريوس	.79697*	0.173	0.000	0.455	1.139
		ماجستير	.95914*	0.186	0.000	0.592	1.327
		دكتوراه	.96667*	0.259	0.000	0.455	1.478
	ثانوي	ماجستير	.36581*	0.126	0.004	0.117	0.615

* The mean difference is significant at the 0.05 level.

من معطيات جدول (17) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة بما يُعزى لمتغير المؤهل العلمي؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.000، 0.050)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ (0.05)، وقيمة أقل قيمة للمتوسط وأكبر قيمة له لا يشملها الصفر في العمودين الأخيرين، ووجود الإشارة (*) عند متوسط

الفرق في جميع الأبعاد التي فيها فروق الدلالة المتمثلة بـ(المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية) فقد وجدت فروق الدلالة الإحصائية بين المؤهل العلمي (أساسي) و(ثانوي، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) وكان الفرق فيها لصالح المجموعة الأولى (أساسي)، حالما كانت إشارة قيمة متوسط الفرق موجبة في المقارنة (*)، أي إن مَنْ يحملون المؤهل العلمي أساسي يرون أنَّ وجود دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت، أكثر ممن يحملون المؤهلات العلمية العليا، ويظهر ذلك أنه كلما ارتقى الشخص في المؤهل العلمي أدرك الأدوار الحقيقية التي يجب أن تؤديها منظمات المجتمع المدني بما يحقق التنمية الاجتماعية، فالطلاب الذين يحملون المؤهل العلمي العالي، خاصة البكالوريوس والماجستير يرون أنَّ ضعف ذلك الدور بمنظمات المجتمع المدني، أما في الثلاثة الأبعاد، وفي (الأبعاد الأول والثالث والرابع) وجد الفرق بين المؤهل العلمي (ثانوية)، و(ماجستير)، وكان الفرق لصالح من يحملون المؤهل العلمي (ثانوي)، فطلاب البكالوريوس يعدُّون أنَّ كل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني لا يرتقي إلى الدور الحقيقي الواجب عليها أن تؤديه من أجل تحقيق المشاركة المجتمعية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، وفي الحوكمة وسعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (18) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشاركة المجتمعية والتمكين	بين المجموعات	0.082	3	0.027	0.118	0.95
	داخل المجموعات	34.81	149	0.234		
التنمية الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	0.577	3	0.192	0.934	0.426
	داخل المجموعات	30.68	149	0.206		
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	بين المجموعات	0.335	3	0.112	0.377	0.77
	داخل المجموعات	44.19	149	0.297		
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	0.149	3	0.05	0.171	0.916
	داخل المجموعات	43.18	149	0.29		
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	بين المجموعات	0.008	3	0.003	0.029	0.993
	داخل المجموعات	13.94	149	0.094		

من بيانات الجدول (18) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة الاجتماعية، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية، معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي (0.426، 0.993) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ (0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية، أي يوجد تقارب كبير في رأي العينة فيما يتعلق بضعف دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت، وحالما وجد التقارب في رأي عينة الدراسة فإن الباحثة تكتفي بهذا التحليل، وتعده أنَّه قد توصل إلى النتيجة البحثية المتمثلة بقبول الفرضية الصفرية.

جدول رقم (19) يوضح فروق الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير الحالة العملية (ANOVA)

أبعاد الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط الفرق	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
المشاركة المجتمعية والتمكين	بين المجموعات	2.699	5	0.54	2.464	0.035
	داخل المجموعات	32.197	147	0.219		
التنمية الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	1.703	5	0.341	1.694	0.14
	داخل المجموعات	29.557	147	0.201		
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	بين المجموعات	3.678	5	0.736	2.648	0.025
	داخل المجموعات	40.849	147	0.278		
الحوكمة والعدالة الاجتماعية	بين المجموعات	2.646	5	0.529	1.912	0.096
	داخل المجموعات	40.683	147	0.277		
معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بتنمية المجتمعات المحلية	بين المجموعات	0.568	5	0.114	1.248	0.29
	داخل المجموعات	13.383	147	0.091		

من بيانات الجدول (19) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بحسب متغير الحالة العملية، فيما يتعلق بأبعاد الدراسة: المشاركة المجتمعية والتمكين، التنمية الاقتصادية المحلية، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، الحوكمة والعدالة الاجتماعية، معوقات قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في تنمية المجتمعات المحلية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي

(0.096، 0.290) وهي أكبر من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ(0.05)، التي تدل على عدم وجود اختلاف عام في رأي عينة الدراسة بحسب الحالة العملية للعينة، أي يوجد تقارب كبير في رأي العينة فيما يتعلق بضعف دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت، في التنمية الاقتصادية المحلية والحوكمة والعدالة الاجتماعية ومعوقات قيام مجتمع المحلي بتنمية المدن والبلدات الحضرية، أما بُعدا (المشاركة المجتمعية والتمكين، تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية) فقد كانت قيمة مستوى الدلالة الحقيقي (0.035، 0.025) وهي أقل من القيمة الافتراضية التي تدل على وجود فروق الدلالة الإحصائية بين إجابات المبحوثين، ولتحديد اتجاه تلك الفروق في ذلك كان لا بُدَّ من إجراء الاختبار الاحصائي لتتبعها، وتم ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم (20) يبين اختبار (LSD) لتتبع فرق الدلالة الإحصائي بين المجموعات حول دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية في محافظة حضرموت بما يُعزى لمتغير الحالة العملية

أبعاد الدراسة	المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	متوسط الفرق	الخطأ المعياري	مستوى الدلالة	أقل قيمة للمتوسط	أعلى قيمة للمتوسط
المشاركة المجتمعية والتمكين	عاطل عن العمل	طالب	.4903*	0.179	0.024	0.056	0.762
		حكومي	.2762*	0.129	0.036	0.018	0.527
		أجر يومي	.4151*	0.175	0.019	0.068	0.759
	في قطاع خاص	طالب	.3540*	0.175	0.046	0.007	0.698
		بأجر يومي	.3333*	0.167	0.047	0.004	0.663
تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية	عاطل	موظف حكومي	.4207*	0.145	0.004	0.134	0.707
	خاص		.3732*	0.145	0.010	0.090	0.663
* The mean difference is significant at the 0.05 level.							

من معطيات جدول (20) يتضح وجود فروق الدلالة الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة، فيما يتعلق بأبعاد دراسة بما يُعزَى لمتغير الحالة العملية؛ إذ كانت قيم مستوى الدلالة الحقيقي تتراوح بين (0.004، 0.047)، وهي أقل من القيمة الافتراضية المحددة سابقًا من الباحثة بـ: (0.05)، وقيمة أقل قيمة للمتوسط وأكبر قيمة له لا يشملها الصفر في العمودين الأخيرين، ووجود الإشارة (*) عند متوسط الفرق. في بُعد المشاركة المجتمعية والتمكين وجدت فروق الدلالة الإحصائية بين (عاطل عن العمل) وبين (طالب، حكومي، أجر يومي) وكان الفرق فيها لصالح المجموعة الأولى، طالما كانت إشارة قيمة متوسط الفرق موجبة في المقارنة (*)، ربما يعود ذلك لأن الأشخاص الذين يسكنون في محافظة حضرموت ولا يعملون في المؤسسات العامة والخاصة يدركون تعاطف بعض الأهل والاقارب والجيران معهم ويعدون

ذلك مشاركات اجتماعية، وأنهم يساعدون في عملية التمكين الاجتماعي والاقتصادي، رغم أن المشاركة الاجتماعية تتضمن ما هو أشمل من ذلك، مثل المشاركات الاجتماعية التي تسهم في بناء المجتمع بشكل عام وليس الأسر فقط، ووجدت فروق الدلالة الإحصائية بين (قطاع خاص)، وبين (طالب، عامل بأجر يومي)، وكان الفرق فيها لصالح المجموعة الأولى، طالما كانت إشارة قيمة متوسط الفرق موجبة في المقارنة (*)، وربما يعود ذلك لأن بعض العاملين في القطاع الخاص يلاحظون ما تقوم به مؤسساتهم من دعم مشاريع أو أسر أنها إسهامات في بناء المجتمع، ولكن في النهاية تظهر المشاركة المجتمعية في المجتمع الحضرمي أكثر من غيرها من المجتمعات. أما في بُعد تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية وجدت فروق الدلالة الإحصائية بين كل من (عاطل عن العمل، قطاع خاص) وبين (موظف حكومي) وكان الفرق فيها لصالح المجموعة الأولى، طالما كانت إشارة قيمة متوسط الفرق موجبة في المقارنة (*)، ربما يعود إلى أن الموظفين في قطاع المؤسسات العامة يدركون ضعف الدور المجتمعي للحكومة خاصة بعد الحرب الأهلية واستمرارها في العمل على تحسين جودة الخدمات الأساسية التي تقدم في المجتمع الحضرمي، في مجال التعليم، والصحة، والكهرباء، والمياه، وغيرها من الخدمات الأساسية.

تاسعًا: النتائج العامة للدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية بمحافظة حضرموت يتسم بالطابع المتوسط إجمالًا، مع تباين بين مجالات الدور التنموي، ووجود مجموعة من المعوقات التي تحد من فعاليتها. وفيما يأتي أهم النتائج وفق تساؤلات الدراسة:

أولًا: دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية والتمكين: بيّنت النتائج أن دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة المجتمعية والتمكين يأتي بمستوى متوسط؛ إذ تسهم في تحديد احتياجات السكان وتفعيل العمل التطوعي، غير أن دورها في تدريب الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار لا يزال محدودًا. ويتضح أن العمل التطوعي يعد الجانب الأقوى في هذا المجال. غير أن دورها في تدريب الأفراد على المهارات اللازمة للمشاركة في التخطيط وإدارة المشاريع، وتوسيع قنوات التعبير عن الرأي ومنح اللجان المجتمعية صلاحيات حقيقية لاتخاذ القرار، ما يزال محدودًا، وهو ما يقلل من أثرها في تحقيق تمكين اجتماعي وتنموي عميق ومستدام.

ثانيًا: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية: بينت النتائج أن دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية المحلية متوسط أيضًا؛ إذ تسهم نسبيًا في دعم بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوليد الدخل، وتوفير بعض فرص عمل محدود للشباب، وتقديم برامج تدريب مهني تساعد على رفع مهارات الأفراد بما ينسجم مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب إسهامها في مشروعات تسهم في تحسين البنية التحتية بما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي. ومع ذلك يظل دورها ضعيفًا في استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في المحافظة بصورة مستدامة، وفي جذب الاستثمارات الخارجية، وتفعيل الجمعيات التعاونية كأداة اقتصادية فاعلة في تعزيز التنمية المحلية.

ثالثًا: دور منظمات المجتمع المدني في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية: أظهرت النتائج أن دور المنظمات في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية يأتي بمستوى متوسط يميل إلى الضعف؛ إذ يتركز تدخلها في مبادرات متفرقة

كحملات النظافة والتشجير، والإسهام المحدود في صيانة شبكات المياه المنزلية، وشبكات الصرف الصحي في بعض الأحياء، وتوفير أماكن ترفيهية محدودة للأطفال والشباب، في المقابل يظل حضورها ضعيف في مجالات جمع التبرعات المجتمعية لتحسين الطرق الفرعية، وتخفيف مشكلات الكهرباء، وترسيخ قناعة الأفراد بمسؤوليتهم المباشرة عن صيانة وتطوير البنية التحتية، مع استمرار النظرة العامة إلى أن هذه المسؤوليات تقع حصرًا على عاتق الدولة.

رابعًا: دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية: خلصت النتائج إلى أن مستوى دور منظمات المجتمع المدني في الحوكمة والعدالة الاجتماعية متوسط، مع ملامح واضحة لضعف الشفافية، والمساءلة، ومشاركة المجتمع في صنع القرار التنموي، فقرارات توزيع المساعدات والموارد التنموية لا تعكس دائمًا العدالة بين جميع الفئات، وآليات تقديم الشكاوي ومحاسبة المسؤولين عن المشاريع التنموية التي ليست مفعلة بما يكفي. وعلى الرغم من ذلك أظهرت النتائج وجود دور إيجابي لهذه المنظمات في تعزيز التكافل الاجتماعي والتضامن مع الأسر الأشد فقرًا، وتقوية الروابط الاجتماعية والأسرية، بما يخفف جزئيًا من حدة الفقر، ويعزز شعور الانتماء بين أفراد المجتمع المحلي.

.خامسًا: المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني: أظهرت الدراسة أن المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في محافظة حضرموت مرتفعة وبدرجة عالية؛ من أبرزها: قلة الموارد المالية والدعم الحكومي، وسيطرة والبيروقراطية والإجراءات المعقدة التي تعرقل تنفيذ المبادرات، وضعف الشفافية في إدارة الموارد ما يؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع، وسوء توزيع المساعدات والمشاريع التنموية، وقلة الخبرات الفنية والإدارية داخل المنظمات، إضافة إلى ثقافة الاتكالية وضعف المبادرة المجتمعية وهجرة الشباب المؤهلين، وعدم استقرار القيادات المحلية، والتدخلات السياسية والأمنية والعسكرية، والفساد الإداري والمالي، وضعف رقابة الدولة على تنفيذ المشاريع، وكلها عوامل تمثل عائقًا حقيقيًا أمام قيام هذه المنظمات بدور تنموي فاعل ومستدام.

سادسًا: الفروق الإحصائية بين استجابات عينة الدراسة:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات الجنس، وفئات العمر، والحالة الاجتماعية في أكثر أبعاد الدراسة، بما يعكس تقاربًا عامًا في تقييم دور منظمات المجتمع المدني ومعوقاته بين هذه الفئات .كما تبين عدم وجود فروق في بعد المعوقات تعزى للمؤهل العلمي أو الحالة العملية. في المقابل، ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية مرتبطة بالمؤهل العلمي في أبعاد المشاركة المجتمعية والتمكين، والتنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، والحوكمة والعدالة الاجتماعية؛ حيث يميل ذوو المؤهل الأساسي والثانوي إلى النظر لدور المنظمات على أنه أقوى مما يراه أصحاب المؤهلات الأعلى (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) الذين يمتلكون نظرة أكثر نقدية تجاه هذا الدور. كما ظهرت فروق في بعض الأبعاد تعزى للحالة العملية، خصوصًا في بُعدَي المشاركة المجتمعية والتمكين، وتحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ إذ يميل العاطلون عن العمل والعاملون في القطاع الخاص أو بالأجر اليومي إلى تقييم دور المنظمات تقييماً أعلى مقارنة بموظفي القطاع الحكومي الذين يدركون بوضوح أكبر ضعف الأدوار الحكومية والمجتمعية في تحسين الخدمات الأساسية.

وبصورة عامة، تؤكد النتائج أن دور منظمات المجتمع

المدني في محافظة حضرموت ما يزال في إطار الدور المتوسط، المتأثر بوجود معوقات بنيوية وتنظيمية ومجتمعية، بما يستدعي العمل على تعزيز قدراتها المؤسسية، وتوسيع شراكاتها مع الدولة والقطاع الخاص، ورفع وعي المجتمع بأهمية المشاركة الفاعلة في التنمية المحلية، بما يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر عدالة واستدامة.

عاشرًا: المقترحات والتوصيات:

1- إجراء مزيد من الدراسات العلمية في مختلف المجالات العملية التي يمكنها أن تسهم في مساعدة منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي.

2- إنشاء لجان مجتمعية فاعلة في كل حي وقرية، ومنحها صلاحيات واضحة في تحديد الاحتياجات، والإسهام في التخطيط، والإشراف على تنفيذ المشاريع المحلية.

3- تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والمشاريع لزيادة ثقة المجتمع وتشجيعه على المشاركة.

4- تنظيم ورش عمل ودورات تدريب مهني بالتعاون مع القطاع الخاص لتأهيل السكان، وخاصة الشباب، على المهارات المطلوبة في سوق العمل المحلي، مثل المهارات التقنية، أو الحرفية، أو الإدارية.

5- توفير حوافز وضمانات لجذب استثمارات صغيرة من المغتربين أو من القطاع الخاص للمساهمة في المشاريع التنموية المحلية.

6- تشجيع المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى توفير حلول محلية لمشكلات الطاقة، مثل تركيب ألواح الطاقة الشمسية على نطاق واسع في المرافق العامة، أو إنشاء محطات توليد صغيرة.

7- تكوين لجان مجتمعية لمراقبة جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتقديم تقارير دورية للجهات المسؤولة، مما يضمن تحسين الأداء ورفع مستوى الخدمات.

8- وضع آليات واضحة للمساءلة في جميع المشاريع التنموية، وتحديد المسؤوليات، وتوفير آليات لتقديم الشكاوى، ويجب أن تكون هذه المعلومات متاحة للجميع.

9- وضع أنظمة مراقبة مالية صارمة للمشاريع التنموية، وإشراك المجتمع المحلي في عملية الرقابة لضمان وصول المساعدات والموارد إلى مستحقيها.

10. تشجيع الشباب والمرأة على المشاركة في عمليات صنع القرار، من خلال تخصيص مقاعد لهم في اللجان المجتمعية، وتوفير برامج تدريبية خاصة بهم.

المراجع:

1- أبوبكر كوكو ضحية (2015)، دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الحضرية في السودان، دراسة حالة ولأية شمال كردفان في الفترة من 2000- 2015، رسالة دكتوراه، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والانثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية.

2- أحمد، تامر سعيد (2021)، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية–جامعة الإسكندرية، مصر، العدد (4) المجلد (31).

3- بن جمعان، محمد سالم (2015)، دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت، مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد5، المجلد 9.

4- بوسبعة، جاسم عبدالله عوض (2011)، دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي باليمن – دراسة ميدانية في بمدينة المكلا بمحافظة حضرموت، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة أسيوط.

5- توتو، فيصل محمد عبدالباري (2022) المشاركة المجتمعية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في السودان، مجلة الأناسة وعلوم المجتمع، العدد (1)، مجلد (6)، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية، جامعة النيلين.

6- جيدلز أنتولي (2002)، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

7- حجازي، هدى محمود حسن والدعيدع، هيفاء عبد الله (2017)، رؤية مستقبلية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في التنمية المحلية بالمجتمع السعودي، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع57، ج 4.الخطيب، ماجدة محمد فلاح (2023)، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، 9 كانون الثاني، الإصدار (3)، الأردن.

8- الخلايلة، عادل احمد (2024)، دور التشاركية المجتمعية في تحقيق التنمية المحلية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة المجتمع المحلي لنشر الدراسات العربية، رقم الإصدار (63).

9- سامي محمد ملحم (2005م)، القياس والتقويم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان.

10- السبتي، وسيلة (2009)، تمويل التنمية المحلية، القاهرة، إشراك للطباعة والنشر والتوزيع.

11- الضامن، منذر عبد الحميد، (2007م)، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص163.

12- العتيبي، خالد (2018)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، افاق جديدة في تعليم الكبار، جامعة عين شمس، العدد (23).

13- عثمان، عبدالرحمن صوفي، عرفان، محمود (2018)، دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني – الضرورات والمستلزمات، مجلة الادارة والعلوم الاجتماعية، عمان، جامعة الملك قابوس، العدد (82).

14- عمر، أحمد مختار، (2008)، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة.

15- العمري، عيسات (2016)، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 7، العدد الثاني، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، ديسمبر.

16- قاسم، مصطفى محمد (2019)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد (23).

17- الكتري، يوسف ماهر يوسف، (2017) دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات، رسالة ماجستير في تخصص علم القيادة والإدارة والسياسة، أكاديمية الإدارة السياسية للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة.

18- محمد علي عبدالمنعم مراد (2021)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية: (رؤية سوسيولوجيا)، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، العدد7.

19- محمد، محمد عبدالفتاح (2006)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية.

20- محمود شامل بها الدين (2005م)، الإحصاء بلا معاناة: المفاهيم مع التطبيقات باستخدام برنامج (*spss*) ج1، معهد الإدارة العامة، الرياض.

21- Geueve Eliza, Menscher: **is there Civil society in Japan-Astudy** on(NGOS) MA theAmerican University, 2001

22- Euthre SANGEELA: **thecultural politice of Development** (NGO) Duck Universiy, in New Deihi, voi 59, 1998

23- Penn Thomas **Acnsensual Meas Approach to Cooperation lnvolving** (NGOS) vol56, Uniofdenver, 1998

The Role of Civil Society Organizations in the Development of Local Communities - A Field Study in Mukalla, Hadhramout Governorate

Iman Omar Al-Lahmdi

Abstract

The study aimed to determine the role of civil society organizations in the development of local communities in Hadhramout Governorate, through four main axes: community participation and empowerment, local economic development, improvement of basic services and infrastructure, and governance and social justice, along with identifying the most prominent obstacles limiting the effectiveness of these organizations. The researcher used the analytical descriptive method and relied on a questionnaire as a tool for data collection from a sample of (153) individuals from the governorate's residents during the academic year (2024-2025). The results showed that the role of civil society organizations in the social and economic development of the Hadhrami community is generally moderate. These organizations contributed moderately to enhancing community participation and empowering individuals through voluntary activities and fostering a sense of belonging; however, they faced weaknesses in forming community committees and involving different groups in planning and implementation processes. In the economic aspect, the findings indicated that the organizations contribute to providing job opportunities for youth and supporting small and medium enterprises, yet the exploitation of local resources and microfinance programs remains limited. The results also showed that the improvement of basic services and infrastructure is at a moderate level leaning towards weakness, as many individuals consider these tasks to be the sole responsibility of the state. Regarding the axis of governance and social justice, the results revealed a moderate role for the community in spreading the values of solidarity and cooperation, but it suffers from weak transparency, shortcomings in accountability mechanisms, and disparities in the distribution of resources and aid. The study also uncovered obstacles to a high degree, most notably weak transparency, lack of financial support, widespread bureaucracy, internal conflicts, absence of community awareness about the importance of participation, in addition to the migration of young competencies. Statistical analyses showed differences between genders in the governance dimension in favor of males, and between educational qualifications in favor of those with basic education, while no significant differences were associated with age or marital status. Limited differences appeared related to employment status in favor of the unemployed and those working in the private sector. The study recommended establishing effective community committees, enhancing transparency, activating microfinance programs, involving women and youth in decision-making, in addition to awareness campaigns to entrench the concept of community partnership as a collective responsibility.

Key words: Role, Civil Society Organizations, Development, Local Communities